المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٨ يوليو ٢٠٠١

محاكمة مجرمي الحرب

تسليم الصرب لرئيسهم السابق سلوبودان ميلوسيفيتش الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لمحاكمته عن جرائمه البشعة ضد الانسانية عندما كان بسدة الحكم في بلجراد يمثل سابقة في التاريخ البشري، لان دولته خالفت النصوص الدستورية الصربية التي تحرم محاكمة المجرمين من مواطنيها خارج حدودها وامام محاكم غيرها، على جرائم تحدث بالكامل فوق ارض صربية وبين مواطنين صربيين يتنازعون على السلطة والحكم تحت مظلة قانونية وطنية تمتلك وحدها الحق المطلق في الفصل بينهم.

حجة التنازع بين القوانين لا مكان لها في هذه القضية لوحدة جنسية الأطراف المتصارعة، وقيامها فوق ارض دولة واحدة، فلا مجال لتنازع الدول في ما بينها على تطبيق قوانينها على الجرائم التي ارتكبت تحت مظلة احكام القانون الدولي الخاص، كما ان هناك نفرا من فقهاء القانون الدولي بشقيه العام والخاص ينكرون الشرعية على تسليم سلوبودان ميلوسيفيتش للعدالة الدولية، ويؤكدون ان محاكمته واجبة فقط امام العدالة في داخل وطنه.

هذا المنطق القانوني يفسر الاضطرابات في الشارع الصربي من انصار سلوبودان ميلوسيفيتش الذي كان من الممكن ان تستمر المطالبة بمثوله أمام العدالة الدولية لمحاكمته داخل ملفات الاتهام والمطالبة باعتقاله في ادراج المكاتب تماما كما حدث مع الزعيم الشيوعي الكمبودي بول بوت الذي تعالت الاصوات تطالب بمثوله امام العدالة الدولية لمحاكمته على قتله مئات الألوف من المواطنين الكمبوديين وظلت هذه المطالبات حبرا على ورق دون ان تصل اليه يد العدالة الدولية حتى مات موتاً طبيعيا في سنة 1998م.

غير ان امريكا مارست ضغطا رهيبا على الصرب الى الدرجة التي جعلت وزير خارجيتها كولن باول يهدد بلجراد بقطع المساعدات الامريكية عنها، ووقف المعونات الدولية المقدمة لها من البنك الدولي اذا لم تنصع للرغبة الدولية بتسليم سلوبودان ميلوسيفيتش الى هولندا ليودع بأحد سجونها تمهيدا لمحاكمته أمام محكمة الجزاءات الدولية في لاهاي.

واضح ان واشنطن استخدمت القوة لتحقيق العدالة وهو مسلك سياسي قديم في التاريخ البشري قال به المؤرخ الاغريقي توسيديدس قبل الميلاد

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

رضا محمد لاري

بخمسمائة سنة، غير ان الاخذ بالقوة في سبيل تحقيق العدالة لم يرق لفريق من فقهاء القانون الامريكيين ووصفوه بأنه يمثل توترا خطيرا في السياسة الخارجية الامريكية فأثار الغضب في واشنطن بين رجال القانون الى الدرجة التي جعلتهم يعترضون على مبدأ استخدام القوة في سبيل تحقيق العدالة الدولية لأن ذلك يفتح الباب لانصياع امريكا لاوامر تصدر لها من مراكز قوة عالمية تجبرها على قبول المثول أو مثول اصدقائها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، ولا يشفع لامريكا رغبتها في تأسيس عالم القيم والمثل والقوانين والمؤسسات الديمقراطية في العالم انزلاقها في مسار سياسي يستخدم القوة لتحقيق العدالة الدولية لأن واشنطن لا تستطيع تحمل مغبة ذلك عليها، وعلى استقلالها في اتخاذ القرارات السياسية.

واضح ان جماعات الضغط اليهودية «ايباك» التي تعرف باسم الدهلزة الصهيونية وراء هذا الموقف القانوني الامريكي لحماية مجرم الحرب رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون من المثول أمام محكمة الجنايات في بروكسل لمحاكمته على جريمته في صبرا وشاتيلا سنة 1982م بعد ان رفع لبنان التهمة ضده، ومن المتوقع ان تتهمه فلسطين أمام نفس المحكمة في بلجيكا عن جرائمه الحالية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م.

انفصام الشخصية السياسية الامريكية بالرأي القانوني الذي يطالب بالعدالة الدولية ويرفض فرضها بالقوة يرمي الى اخضاع العالم لقانون دولي يحكمه الهوى السياسي، ويجب ان تعرف ان هذا الهوى السياسي الامريكي لا يرتكز فقط على الرغبة في حماية اريل شارون من محاكمته على جرائمه في الماضي والحاضر وربما المستقبل بتخطيطه الرامي الى ابادة الشعب الفلسطيني وانما يستند ايضا الى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

خوف امريكا على نفسها من المحاكمة على الجرائم التي ارتكبتها ضد الأنسانية، وهو ما واجهته واشنطن اثناء محاكمة نورمبرج بالمانيا لقادة الرايخ الثالث عندما طالبت اليابان بمحاكمة امريكا على جريمة القاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما ونجازاكي، واستخدمت امريكا قوتها لمنع مساءلتها على هذه الجريمة ومحاكمتها عليها وبذلك حجبت الاتهام ضدها على الرغم من ان القاء القنبلتين الذريتين على المدينتين اليابانيتين يمثل اكبر وأبشع جرائم الحرب في التاريخ الانساني.

مطالبة امريكا بانشاء محاكم متخصصة في النظر بجرائم الحرب تابعة للأمم المتحدة تحت مظلة محكمة العدل الدولية في لاهاي لم يمنع رفضها بنفس القوة الخضوع لها مما جعلها لا تقبل الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية التي عملت على انشائها، وتعترض بشدة على اتفاقات كيوتو، وتمتنع عن دفع ما عليها من اشتراكات مالية للأمم المتحدة واخذت توظف المنظمة الدولية لتقوم بدور مكتب العلاقات العامة الدولية في وزارة الخارجية الامريكية وتقاوم معاهدة حظر الالغام الارضية وتنصب نفسها مدعياً عاماً ضد كل الدول بتقديم كل مجرمي الحرب في الصرب ورواندا وكمبوديا وسيراليون الى المحاكم الدولية وتتخذ من احكام القانون الدولي العام مظلة تضفي الشرعية الزائفة على مسلكها الدولي العدواني في فيتنام والصومال وغيرهما من الدول، وكان آخر عدوانها على الصين الذي جاء بفضيحة مدوية بحادث طائرة تجسسها مع مطاردة صينية، وهي حادثة تثبت على امريكا التجسس، على العالم كله بدون وجه حق، مخالفة بذلك احكام القانون الدولي العام التي تضمن لكل دولة حرمة خصوصيتها تحت مبدأ السيادة الكاملة على اقليمها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ان تلاعب واشنطن بالقانون الدولي العام جعلها لا تتردد في اختطاف الرئيس الياباني مانويل نويري من بلده وتقديمه للمحاكمة أمام القضاء الامريكي، وهي سابقة لا يعرف التاريخ مثيلا لها، ودخلت بالقوة القهرية لتفرض تجميد الاموال والممتلكات الايرانية في الخارج بعد الثورة الايرانية سنة 1979م التي شاركت في قيامها ضد حليفها في حلف السانتو حلف جنوب شرق آسيا شاه ايران، الذي فرضت عليه التيه في العالم بعد ان قررت انه شخص «غير مرغوب فيه» بامريكا حتى استضافته مصر السادات.

الأدهى من كل ذلك ان امريكا تعلن عن جبروتها اذا تجرأت محكمة دولية باصدار حكم ضدها، وتقيم الدنيا ولا تقعدها اذا ادانت محكمة باحدى الدول مواطنا امريكيا يقيم بها بجرم ارتكبه على ارضها يعاقب عليه القانون الساري بها، وهذا يجعلنا امام حالة فريدة في الفكر الانساني القانوني بمحاولة امريكا اعطاء نفسها الحق في مخالفة التشريعات القانونية الصادرة والمطبقة في البلدان المختلفة، والعمل على فرض التشريعات الصادرة من الكونجرس الخاصة بالوطن والمواطن الاميركي على كل الناس في كافة الاوطان من خلال تصور امريكي مريض يفترض ان كل الدول خاضعة لنفوذها لما تتمتع به من قوة تجعلها تنفرد بالسلطة الدولية.

دافع عن هذا التوجه الامريكي الغريب والمريض الذي يفتقد للمنطق القانوني ويبتعد عن الشرعية الدكتور جاري باث استاذ القانون بجامعة برنستون وصاحب كتاب جرائم الحرب بقوله ان الدول والهيئات بدون أمريكا تتحول الى مجرد منتديات للنقاش السياسي غير المجدي لعدم امكانية تطبيقه على المستوى الداخلي في الدول وعلى المستوى الدولي في علاقاتها مع بعضها البعض.

ان محاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش على الرغم من تعاطفنا مع مثوله أمام العدالة الدولية وانزال العقاب عليه، تفتح عيوننا على الواقع الدولي الذي يحول بالنفوذ الاميركي دون محاكمة غيره من مجرمي الحرب وعلى رأسهم اريل شارون سفاح لبنان بالأمس وفلسطين اليوم، واذا كان غياب امريكا عن الدول والهيئات الدولية يحولها الى منتديات للنقاش كما يقول الدكتور جاري باث فلنعمل على تغييبها باعادتها الى عزلتها التي خرجت منها في نهاية الحرب العالمية الثانية لتعود للدنيا مصداقيتها والتزامها الحقيقي بأحكام القانون الدولي العام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية